

خطاب بمناسبة اللقاء مع مديري مخابر البحث الجامعية و نواب مدراء الجامعات المكلفين بالبحث العلمي

زميلاتي، زملائي ،

اسمحوا لي في البداية أن أتمنى لكم سنة هجرية مباركة وسنة جامعية مليئة بالنجاحات و التفوق.

إننا نجتمع اليوم بغية تقييم المشوار الذي سلكناه سويا منذ إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي بغية التطلع إلى المستقبل و تصحيح أخطائنا.

إنه من المهم أن نستعرض نقاط قوة وضعف نظامنا الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و نحن مقتنعون بأننا بحاجة إلى تحسين نظامنا بهدف تحقيق أهداف التميز وتعزيز تنظيمه.

يعد مخبر البحث الوحدة الأساسية لنظامنا الخاص بالبحث الجامعي. و بالفعل، كرس قانون البحث العلمي دورا كبيرا للمخابر لتعزيز المعرفة والعلوم.

و قد شهد عدد المخابر ارتفاعا منذ سنة 2000 ليصل اليوم إلى أكثر من 1400 مخبر بحث. نحن ندرك وجود اختلالات وعوائق وتجاوزات في تسيير هذه الهيئات، ولكن وجب علينا الاعتراف بمساهمتها في تحسين ظروف ممارسة أنشطة البحث في المؤسسات الجامعية.

زميلاتي، زملائي،

إنه من الواضح اليوم أنه لا يمكننا مواصلة الاعتماد على سياسة الإكثار من المخابر على حساب النوعية والصرامة الأكاديمية. و قد آن الأوان لتقييم مدى مساهمة هذه الهيئات من أجل تعزيز البحث العلمي في بلادنا، و ذلك بغرض استخلاص النتائج التي تمكننا من التوجه نحو الامتياز بمرئية أفضل على الصعيد الدولي.

و بالتأكيد، لقد منحنا كل مجموعة من الباحثين و كل مؤسسة إمكانية إنشاء مخابر بمعايير جد مرنة و دون معوقات. و لكن ينبغي الاعتراف بأن العديد من المخابر لا تمارس أنشطة بحث و يجب اعادة النظر في تواجدها. و على العكس فانه من واجبنا حماية و مرافقة المخابر النشطة و الجد فعالة.

فسياستنا اليوم، لا تقوم على معاقبة باحثينا، بل العمل على التكفل الأفضل بهم مع ضمان عائدات لنفقاتنا.

زميلاتي، زملائي،

لقد اعتمدنا في السابق سياسة تمويل ديمقراطية لمخابر البحث وهذا بتزويدهم بميزانية التسيير بطريقة تلقائية ومنح ميزانية للتجهيز حسب أنموذج تقييم ثلاثي.

ينبغي العلم أننا وضعنا تحت تصرف المخابر خلال الخمس سنوات الماضية مبلغ 13314900000.00 د.ج خاصة بالتسيير و أزيد من 16258756976.67 د.ج خاصة بالتجهيز. و على نطاق آخر، قمنا بانجاز أكثر من 479 مخبر و يوجد حاليا أزيد من 310 مخبر في طور الانجاز و 207 مخبر قيد الدراسة.

ينبغي الآن زميلاتي زملائي أن نقيم سويا تأثير هذه الاستثمارات التي تمثل نسبة 60% من الميزانية المخصصة للبحث الوطني.

إنني أعتقد أنه قد آن الأوان لتحصيل عائدات هذا الاستثمار فيما يخص النتائج الملموسة، و
وضوح الرؤية وتعزيز المعرفة أساسا، وتحسين مستوى طلبه الدكتوراه.

زميلاتي، زملائي،

لقد حان الوقت لكي يتمكن البحث من الاستجابة لمتطلبات المجتمع و الاقتصاد، و كي
يكون موجها للمتطلبات الحقيقية للوطن. و عليه تركز نظرتنا الحالية الخاصة بالتمويل
أساسا على مبدأين رئيسيين: ضمان تمويل أدنى لجميع المخابر التي تقوم بتكوين طلبه
الدكتوراه و تقديم دعم مالي جزئي بضمان الأهداف التي سيحققها المخبر بخصوص
التطوير التكنولوجي ذي القيمة المضافة للاقتصاد و تعزيز معارف جديدة وهذا من خلال
مناقصات تستجيب لمتطلبات مجتمعنا ومواطنينا واقتصادنا. و عليه، فلن نقوم الدولة إلا
بتمويل المخابر التي تنتج بصفة فعلية و تطور المعرفة و المهارات.

لقد أرسلنا لكم جدول تقييم معقد، و نحن نعلم ذلك، و لكنه جد ضروري لتقييم نظام البحث
الجامعي، حيث يمكننا من تقييم النتائج من الناحية الكمية والنوعية.

سيمكننا هذا التقييم من معرفة مدى قدرتنا على مواجهة المستقبل بطمأنينة.

و بالمناسبة، نعلمكم أننا قررنا تمديد تاريخ ارسال الجداول الى غاية الفاتح من نوفمبر

2016

لن تقوم سياسة التمويل بالأهداف من إقصاء أي مخبر، و لكن سنكون أكثر مطالبة و
عقلانية لمنح الاعتمادات.

إن مخابرتنا مطالبة اليوم بالبحث عن مصادر أخرى للتمويل على الصعيد الوطني والدولي
لإتمام مساهمة الدولة. و لا تعد هذه الخطوة خاصة ببلدنا فقط ولكنها تعتبر قاعدة عالمية.

زميلاتي، زملائي ،

نملك اليوم أزيد من 27000 أستاذ في قطاع البحث و 2500 باحث دائم من مجموع ما يقارب 54000 أستاذ على مستوى المؤسسات الجامعية. ولا تتجاوز نسبة الأساتذة المحاضرين 30%، ما يمثل 8000 باحث حاصل على شهادة الدكتوراه.

تقاس قدرة بلد ما على دعم اقتصاد قائم على المعرفة و تعزيز التطوير التكنولوجي بعدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه في كل 1000 نسمة. و تحتل سويسرا المرتبة الأولى ب 17 تليها ألمانيا ب 7 فالولايات المتحدة و المملكة المتحدة ب 6 ثم فرنسا ب3، أما في الجزائر فالنسبة لا تتعدى 0,3 . فينبغي علينا بذل جهود معتبرة بخصوص التكوين في الدكتوراه كي نصل إلى النسبة العالمية المقدرة ب 1.

و لهذا الغرض، يجب علينا تكوين أزيد من 30000 طالب دكتوراه في آفاق 2020 لبلوغ المعايير الدولية، و من الضروري أن لا يكون هذا على حساب النوعية.

و لهذا السبب، ينبغي على مخابرنا رفع التحدي. و من جانب آخر، نلاحظ أن أزيد من 15000 باحث في المخابر حاصلين على شهادة الماجستير فقط.

و من المؤكد أن يكون لهذا الوضع تأثيرا ضمنيا على نوعية البحث، و هذا ما يستوجب التفكير سويا لمرافقة و تشجيع هؤلاء الباحثين على مناقشة رسائل الدكتوراه.

كما أنه من المؤسف و رغم جهود الدولة، أن يكون 4000 طالب مسجل في الدكتوراه أعضاء في مخابر البحث فقط من مجموع 30000 ، و هنا أيضا ينبغي على المخابر بذل جهود فعالة للتكفل بهؤلاء الطلبة.

زميلاتي، زملائي ،

تحوز التخصصات العلمية على أكثر من 53% من العدد الإجمالي متبوعة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 33% ثم علوم الطبيعة و الحياة بنسبة 14%. يعد هذا الاتجاه من سمات البلدان النامية.

و مع ذلك، يعد الغياب شبه الكلي للباحثين على مستوى المؤسسات الاقتصادية حلقة الضعف في نظامنا الخاص بالبحث العلمي. و هذه من سمات الدول غير المتقدمة، مقارنة بجميع البلدان أين يتواجد 70 % من الباحثين على مستوى المؤسسات الاقتصادية و هذه النسبة لا تتعدى 1 % في الجزائر. و قد كرس القانون الثالث للبحث العلمي عددا من الآليات لحث وتشجيع القطاع الاقتصادي والاجتماعي على ترقية أنشطة البحث في المؤسسات.

وفي هذا الصدد، ومن أجل تقريب الجامعة من المؤسسة، قمنا باستحداث شهادة الدكتوراه في المجال الصناعي وتشجيع الأساتذة الباحثين على إستحداث فرق ومخابر بحث مشتركة، من خلال تدعيم وتمويل جميع المبادرات التي تصبّ في هذا الاتجاه.

زميلاتي، زملائي ،

إذا كان معيار البحث الجامعي اليوم هو الإنتاج العلمي فإنّ التطوير التكنولوجي يتمّ قياسه عن طريق درجة نضج روح الابتكار والتحكم في التكنولوجيات المتقدمة. وقد استطاعت الجامعة الجزائرية أن تحتل المراتب الأولى ضمن الدول الأفريقية والعربية من حيث المنشورات، ولكن من حيث الابتكار، فنحن لا نزال بعيدين عن الركب. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أنّه تحقق ارتفاع عدد المنشورات بصفة كبيرة ولكن على حساب الجودة، نظرا للتأثير وعدد الإحالات.

ومرة أخرى، فنحن بحاجة إلى المزيد من الانضباط والعمل بجدية لتحقيق التميّز. وكما أشرت إليه، يُعد البحث حلقة في سلسلة الابتكار، ويتعيّن علينا جميعا التفكير في إيجاد السبل والوسائل الناجعة لتحويل نتائجنا إلى قيمة مضافة لاقتصادنا ولتطوير روح المقاولة وتحفيز مبادرات الابتكار لدى طلابنا.

وقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية جديدة لفائدة الطلبة الموهوبين المقبلين على نهاية مشوارهم الدراسي قصد إشراكهم في وقت مبكر في مجال الابتكار.

وتعلن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن إطلاق مشاريع ابتكارية لصالح طلبة الماستر والمهندسين المقبلين على نهاية دراستهم، وينبغي أن تستجيب هذه المشاريع لمتطلبات المواطنين والمجتمع.

زميلاتي، زملائي ،

إنّ الحوصلة التي نوّهت إليها، تفرض علينا تقريب المجتمع بهذه الاحتياجات، وكذا توجيه رؤيتنا نحو بحث مفيد.

ومن الواضح أنّه ينبغي تحسين تنظيم البحث التكنولوجي في بلدنا وتعزيز تطويره في مجالات الضعف مثل علوم الهندسة.

و لا يتحقق هذا العمل فقط من خلال دعم إنشاء المؤسسات الابتكارية وسبل تقريب المخبر من المؤسسة، ولكن أيضا عن طريق خلق الهياكل لتشجيع المبادرات مثل الأرضيات التكنولوجية، FabLab، الشبكات، الحاضنات... الخ.

زميلاتي، زميلاتي

إنّ التميّز يدعونا إلى إعادة تنظيم المخابر وإدخال تصنيف قائم على التميّز. سيكون هناك نوعين من المخابر، تلك التي تتوفر على معايير التميّز وتحمل في هذه الحالة علامة **DGRSDT** وأخرى تدخل في إطار مشروع المؤسسة وستحمل علامة محلية.

ومن جهة أخرى، وبهدف التكفل الأفضل والانسجام مع أهداف **DGRSDT** وليس بالوضع المحلي، يستلزم أن تكون كيانات البحث تابعة لهياكل بحث دائمة أو تحتفظ فقط على طبيعة مخبر. ويندرج هذا المسعى في إطار سياسة ترشيد الموارد والأهداف في البلاد.

ومن الآن فصاعداً، فإن الوحدات لا تقترح الأهداف ولكن تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تقتضيها احتياجات البلاد.

فقد لاحظنا بأنّ هناك تجهيزات ثقيلة تحصلت عليها مخابر بتمويل من **DGRSDT**، ولكن و للأسف، لم تستعمل كما يجب وأصبحت ملكية خاصة.

وعليه، لن نتسامح مع هذه التصرفات. ولذلك، سنضع سجل استعمال خاص بكل التجهيزات على مستوى المخابر ويراقب من طرف مفتشين. وفي حالة عدم استعمال هذه الأجهزة بطريقة عقلانية فسوف توضع تحت تصرف مدير المؤسسة وعلى مستوى المصالح المشتركة وستتمثل سياستنا في المستقبل في وضع المصالح المشتركة على شكل أرضية لإدارة التجهيزات الثقيلة لصالح جميع الأسرة الجامعية.

زميلاتي، زملائي ،

نقيس تميّز بحثنا من خلال نوعية حصول باحثينا على المعلومات الوثائقية. فقد استثمرت الدولة في نظام الوصول عبر الإنترنت إلى وثائق SNDL وشبكة الإنترنت الأكاديمية ARN. وقد خصّصنا أكثر من 2 مليار دج لصيانة هذه المصالح ولكن لاحظنا بأنّ 11% فقط من مجموع الأساتذة يستعملون SNDL على الأقل 10 مرات في السنة، وما لا يقل عن 2% أكثر من 25 مرة في السنة.

لذا فإن السؤال هو الآتي:

إمّا أن نمارس البحث بغض النظر عمّا يحدث في العالم، وبالتالي فإنّه لا فائدة في استعمال SNDL. إمّا أن نستمر في طريق البحث العقيم ولا نريد أن نرتقي إلى التميّز وممارسة البحث الرفيع.

لقد فكّرنا كثيرا في وقف SNDL الذي يكلفنا 1.4 مليار دج، إن كان لا يساهم في تحسين جودة البحث، ولكن نرى في هذه الحالة بأننا سنعاقب ذوي الإرادة الحسنة. فنحن بصدد التفكير لإعادة النظر كليّا في هذا النظام. وأخبركم بأننا سنضع أرضية لنشر المجلات الوطنية عبر الإنترنت. وهذه الأرضية تشابه أرضية "Science Direct d'Elsevier" ومن شأنها أن تركز مجمل المجلات الوطنية مهما كانت اللغة وتوحّد أيضا نظام سيرها. وكما تسمح أيضا بمرافقة جميع هذه المجلات للرقّي بها إلى مستوى الامتياز وتصنيفها حسب أهميتها.

زميلاتي، زملائي ،

ربّما لاحظتم بأننا منعنا استعمال ميزانية المخبر لتنظيم التظاهرات العلمية. حقيقة، يجب أن نعرف بأنّ أزيد من 42 مليار سنتيم أنفقتها المخابر في هذا الإطار. لقد نظمت مؤسساتنا

أكثر من 1200 تظاهرة علمية خلال الخمس سنوات الماضية و لم ينشر سوى 120 مقال في المقابل.

فنحن البلد الوحيد الذي تنظم فيه التظاهرات العلمية من قبل الجامعات، وهذا ما يدفعنا إلى تبني ثقافة عالمية تقوم على مفهوم الجمعيات العلمية لإدارة هذه التظاهرات العلمية. وبالعكس، فإننا نشجع تنظيم المدارس وورشات العمل التي تهدف إلى تكوين طلبة الدكتوراه وتعلم تقنيات جديدة.

زميلاتي، زملائي

لقد أنفقنا أكثر من 13 مليار دينار لتنفيذ 2800 مشروع بحث وطني، وينبغي لهذه المشاريع في الواقع حل المشاكل وتلبية احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي، ولكن للأسف سوى عشرات من هذه المشاريع فقط، استطاعت أن ترفع التحدي.

فالنتيجة غير مرضية وعليه يتعين علينا إعادة النظر في تنفيذ هذه المشاريع ككل. ومن الآن فصاعداً، فإنّ إلزامية النتائج ستكون ضرورة حتمية وقاعدة يجب إتباعها.

يجب أن ندرك بأنّ المشاريع الوطنية للبحث سيتمّ انجازها من خلال إقامة شراكة على شكل اتفاقية مع الشريك الاقتصادي الاجتماعي، من خلال تحديد الحاجة الفعلية والإستراتيجية التي يتم اعتمادها والموارد الواجب تجنيدها والنتائج المتوقعة.

وعليه، لن يتمّ انجاز المشاريع على شكل برنامج ومجال ولكن على شكل مشاريع. ومرة أخرى، فالتميز هو شعارنا والأهداف هي إستراتيجيتنا الرئيسية.

زميلاتي، زملائي ،

سأنهي مداخلتني بنقطة جد هامة :

ففي سبيل تحقيق أفضل مرئية لباحثينا ومؤسساتنا على الصعيدين الوطني والدولي، فإننا طلبنا من منظمات دولية مرافقنا كي نستطيع أن نتماشى مع المعايير الدولية للمرئية. ولهذا الغرض، طلبنا منكم أن تسجلوا أنفسكم في موقع *Google Scholar* وكذا في باقي الشبكات الاجتماعية العلمية مثل *Research Gate* أو *Nature Gate*. فإن هذه الخطوة في غاية الأهمية لبلوغ مستوى الامتياز. وأطلب منكم مرة أخرى زميلاتي، زملائي الأعضاء، الانضمام إلى هذه الرؤية وكذا دعوة جميع الباحثين على مستوى مخابركم ووحداكم لتسجيل أنفسهم في هذه الشبكات.

أعتقد بأنني عرضت لكم وبأمانة كاملة واقع البحث العلمي في بلدنا، واقتрحت لكم رؤيتنا الجديدة لمواجهة مستقبلنا بأكثر صرامة وعقلانية.

فنحن نبقى منفتحين لجميع المقترحات التي تصب في هذا الاتجاه، ومرة أخرى، أتمنى لكم وافر التوفيق وشكرا لكم على كرم الإصغاء.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته